Central Bank of Syria
Economic Research, General Statistics and
Planning Directorate

مصرف سورية المركزي
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات
العامة والتخطيط

التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 18

2020

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2020/05/09-03)

العدد 2020/18

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	**العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي
العدد 2020/18

ملخص:

❖ **الاقتصاد السوري:**

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع أسعار الذهب المحلية، وارتفاع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ استعادة النشاط الاقتصادي والتنموي بالمحافظات.
- مصرف سورية المركزي؛ تعديل أسعار الفائدة على الودائع بالقطع الأجنبي.

❖ **الاقتصادات العربية:**

- المغرب؛ ارتفاع معدل البطالة في الربع الأول من عام 2020.
- قطر؛ انخفاض الفائض التجاري في شهر آذار من عام 2020.

❖ **الاقتصادات العالمية:**

- منطقة اليورو؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات لقطاع البناء في شهر نيسان من عام 2020، وانخفاض كل من؛ مبيعات التجزئة، وأسعار المنتجين الصناعيين في شهر آذار من عام 2020.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ انخفاض الائتمان الاستهلاكي في شهر آذار من عام 2020، ارتفاع تكاليف وحدة العمل في الربع الأول من عام 2020، وانخفاض مطالبات البطالة الأمريكية في الأسبوع المنتهي في 2020/04/02.
- بريطانيا؛ ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك في شهر نيسان من عام 2020.
- روسيا؛ ارتفاع معدل التضخم في شهر نيسان من عام 2020.
- الصين؛ اتساع الفائض التجاري في شهر نيسان من عام 2020، وارتفاع مؤشر مديري المشتريات للخدمات العامة في شهر نيسان من عام 2020.
- اليابان؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات للخدمات في شهر نيسان من عام 2020.
- ماليزيا؛ انخفاض مبيعات التجزئة في شهر آذار من عام 2020.
- صندوق النقد الدولي؛ المؤسسات المملوكة للدولة أثناء جائحة كوفيد-19.

❖ **أوراق عمل بحثية:**

- البنك الدولي؛ البحث عن الوظائف عبر الإنترنت والتوظيف ونمو الأجور: دليل من مصر.
- البنك الدولي؛ تقييم الجاهزية التنظيمية للتجارة الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

❖ **اقتصاد الأسبوع:**

- السنغال؛ اقتصاد محدود الموارد.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

حافظ سعر صرف الليرة السورية على استقراره أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 438 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 477.53 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 480.84 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 3.31 ليرة سورية (بمعدل 0.69%) (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

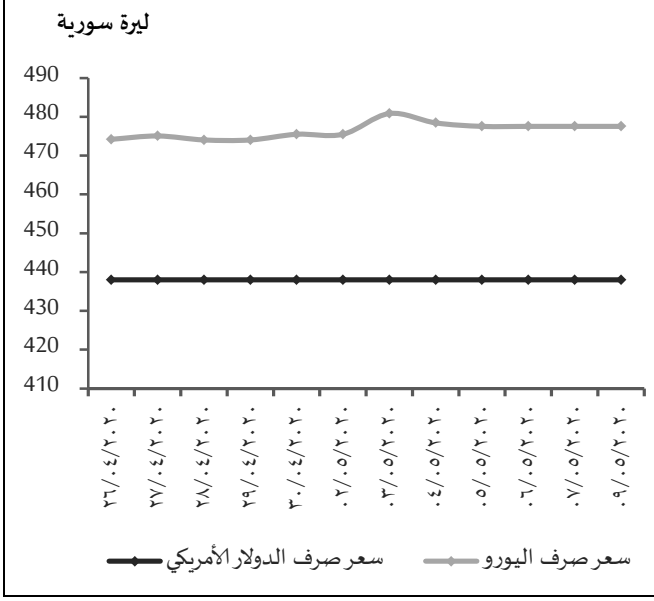

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 704 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 767.75 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 773.06 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 5.31 ليرة سورية (بمعدل 0.69%) (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

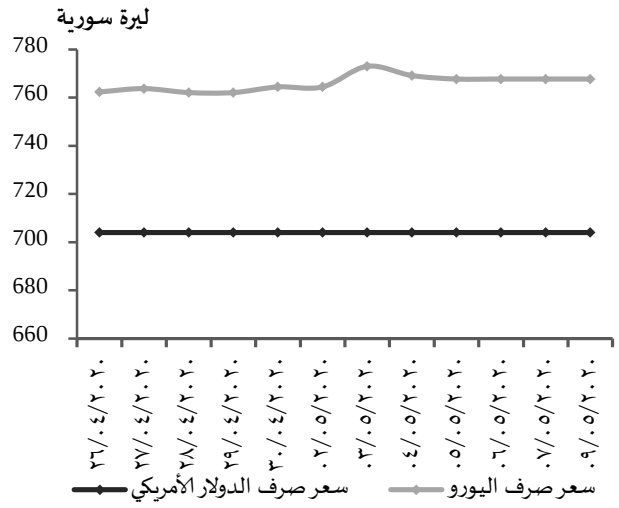

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 53,500 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 50,143 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 3,357 ليرة سورية (بمعدل 6.69%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 63,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 58,500 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 4,500 ليرة سورية (بمعدل 7.69%) (الشكل رقم 3)، بينما استقر سعر الأونصة عالمياً.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

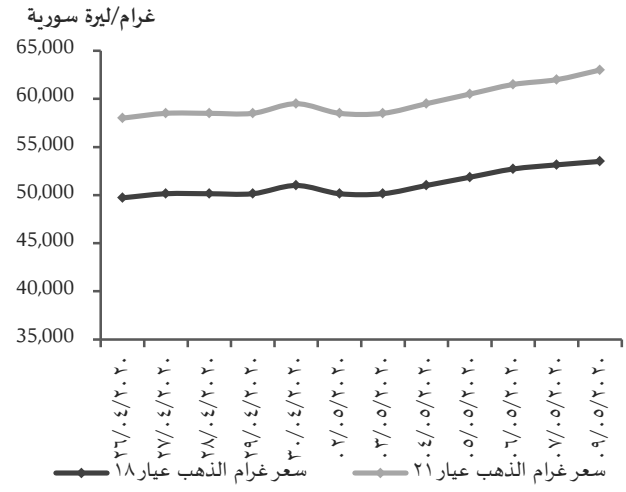

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) ارتفاعاً إلى مستوى 6,307.37 نقطة مقارنةً بمستوى 6,240.68 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة ارتفاع بلغت 1.07%، يعود هذا الارتفاع في المؤشر العام لسوق دمشق إلى ارتفاع أسهم 8 شركات هي: بنك الشرق بنسبة ارتفاع 4.94%، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة ارتفاع 4.89%، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة ارتفاع 4.88%، وبنك الشام بنسبة ارتفاع 4.79%، والعقيلة للتأمين التكافلي بنسبة ارتفاع بلغت 4.72%، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ارتفاع بلغت 4.05%، وبنك البركة سورية بنسبة ارتفاع 2.77%، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة ارتفاع 1.93%، وسجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية انخفاضاً إلى مستوى 91 مليون ليرة سورية، مقارنةً بمستوى 510 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، كما انخفض حجم التداول إلى مستوى 146 ألف سهم، مقارنةً بمستوى 207 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 164 صفقة مقارنةً بـ 148صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 4 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

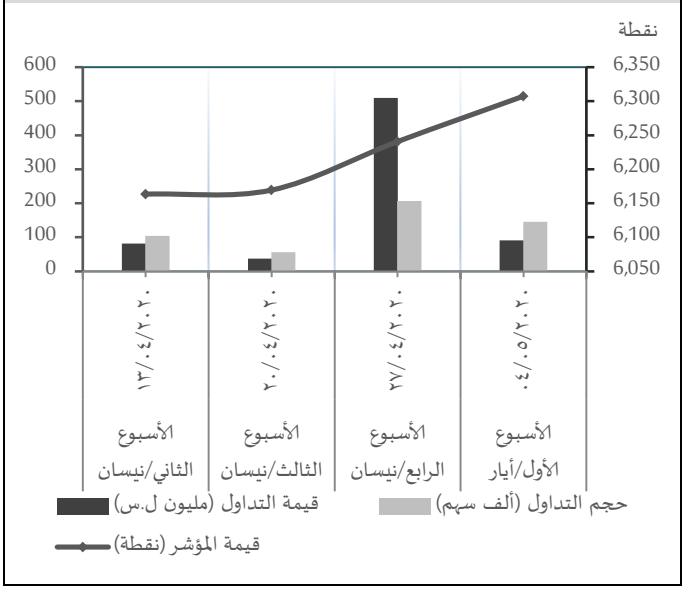

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

سيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق، حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 90.04% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 17.18% في تداولات الأسبوع السابق، وارتفعت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 6.89% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 0.20% في تداولات الأسبوع السابق، كما ارتفعت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 3.08% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى0.12% في تداولات الأسبوع السابق، بينما لم يجر تداول على قطاع الاتصالات في الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 82.50%في تداولات الأسبوع السابق، كذلك لم يجر تداول على كل من قطاعي الخدمات، والزراعة.

الشكل رقم 5 الحصة السوقية لكل قطاع

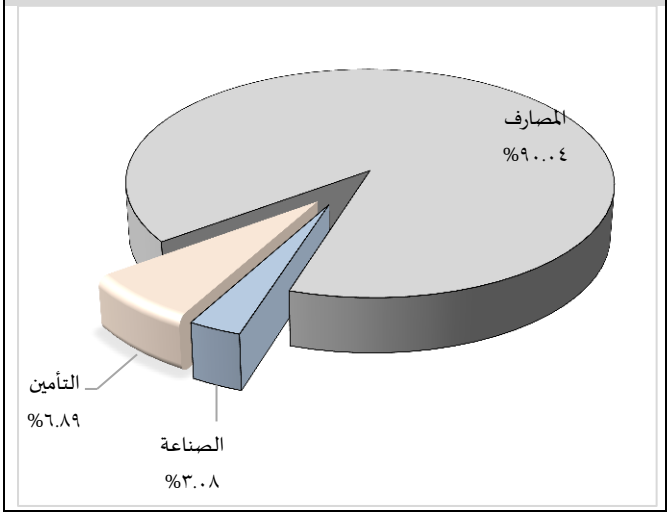

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك سورية الدولي الإسلامي متصدراً بنسبة استحواذ 40.29% وحجم تداول 59,102 سهم، وبنك البركة سورية بنسبة استحواذ 28.37% وحجم تداول 25,517 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 8.61% وحجم تداول 11,659 سهم، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة استحواذ 6.89% وحجم تداول 18,441 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 6.79% وحجم تداول 16,602 سهم، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة استحواذ 3.34% وحجم تداول 6,288 سهم، وشركة إسمنت البادية بنسبة استحواذ 1.64% وحجم تداول 1,302 سهم، وبنك الشرق بنسبة استحواذ 1.56% وحجم تداول 2,000 سهم،

والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة استحواذ 1.44% وحجم تداول 3,250 سهم، وبنك عودة سورية بنسبة استحواذ 0.53%، وحجم تداول 700 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 0.5%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

رئاسة مجلس الوزراء؛ استعادة النشاط الاقتصادي والتنموي بالمحافظات:

بدأ مجلس الوزراء خطة مراجعة للمشاريع الاقتصادية التنموية والخدمية التي تم إقرارها خلال الزيارات الحكومية في المحافظات، إضافةً إلى المشاريع المحلية بهدف استئناف النشاط الاقتصادي والتنموي في جميع المحافظات، حيث استهل المجلس خطته بمراجعة واقع المشاريع في محافظات ريف دمشق واللاذقية ودرعا وطرطوس وقرر استعادة النشاط الاقتصادي والتنموي (العام، والخاص) في هذه المحافظات إضافة إلى استكمال المشاريع الحكومية التي وصلت نسبة تنفيذها إلى 90% وإنجاز المشروعات ذات الأولوية التي تم الشروع بها مسبقاً لوضعها في التنفيذ بأسرع وقت مع مراعاة المزايا النسبية لكل محافظة للحفاظ على هويتها الاقتصادية والاستثمار الأمثل لمقدراتها بما يتوافق مع محددات الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي، كما كلف المجلس رؤساء اللجان الوزارية بالمحافظات إعداد قائمة بالمشروعات التي يجب متابعة تنفيذها في سياق إعادة النشاط الاقتصادي تدريجياً، واطلع مجلس الوزراء على خطة وزارة الصحة للتصدي لفيروس كورونا وواقع الإصابات وحالات الشفاء وأماكن الحجر والعزل وخطة استقبال المواطنين العائدين من الخارج إضافة إلى خطة وزارة الداخلية لتطبيق حظر التجول في الأوقات المحددة، حيث شدد المجلس على ضرورة الالتزام التام من قبل جميع المهن والأسواق بالإجراءات الوقائية والتقيد بإرشادات وزارة الصحة لتفادي انتشار الوباء واتباع الجميع أعلى درجات الحرص والمسؤولية على الصعيد الشخصي والمنزلي وضمن النطاق الاجتماعي وصعيد العمل لتفادي أي انتشار للفيروس

مصرف سورية المركزي؛ تعديل أسعار الفائدة على الودائع بالقطع الأجنبي:

أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم 17 تاريخ 2020/02/27 القاضي بتعديل أسعار الفائدة على الودائع بالقطع الأجنبي بما يحقق عوائد مجزية للأفراد والشركات حيث تضمن وضع حد أدنى لسعر الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي 3.5% سنوياً، والحد الأدنى لسعر الفائدة على ودائع اليورو بـ 1%. مع تحديد سعر فائدة تفضيلي على الودائع لأجل سنة التي تبلغ أو تزيد عن 50,000 دولار أمريكي أو يورو على أن تكون هذه الودائع جديدة وبنكنوت حصراً، يعادل 5% سنوياً على الودائع بالدولار الأمريكي و1.5% على الودائع باليورو وذلك للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، حيث يحق للمودع حرية سحب مبلغ الوديعة والفوائد المستحقة عليها بالعملة المودعة ذاتها بتاريخ طلبها ومن دون قيود أو أي سقوف. إضافةً إلى أن التعديل وفق القرار الجديد يتيح للمصارف إمكانية رفع أسعار الفائدة على القطع الأجنبي وفق ما يحقق سياساتها في استقطاب الإيداعات وذلك بإلغاء الهامش بين أقل معدل فائدة لأدنى أجل وأعلى معدل لأطول أجل. هذا مع منح المصارف الحرية في تحديد أسعار الفائدة حسب الآجال والحد الأعلى لسعر الفائدة بالقطع الأجنبي وذلك تشجيعاً للتنافسية بين المصارف. يأتي هذا القرار استكمالاً للإجراءات المتبعة من قبل مصرف سورية المركزي في تنفيذ السياسة النقدية وإدارة السيولة، وسط الظروف العالمية والإقليمية غير المستقرة والتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي التي أدت إلى انخفاض سعر الفائدة العالمي"Libor" ، كما يهدف القرار إلى زيادة قدرة القطاع المصرفي على استقطاب الودائع بالقطع الأجنبي وجذب الإيداعات المتواجدة خارج القنوات الرسمية والمصرفية لتوظيفها بصورة ملائمة لدى المصارف المحلية.

الاقتصادات العربية:

المغرب؛ ارتفاع معدل البطالة في الربع الأول من عام 2020:

ارتفع معدل البطالة في المغرب إلى 10.5% في الربع الأول من عام 2020، مقارنةً بـ 9.1% في الربع الأخير من عام 2019،

حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل بمقدار 208 ألف شخص إلى 1.292 مليون شخص في الربع الأول من عام 2020، بينما ارتفع عدد العاملين بمقدار 77 ألف شخص إلى 10.96 مليون شخص في الربع الأول من عام 2020.

قطر؛ انخفاض الفائض التجاري في شهر آذار من عام 2020:

انخفض الفائض التجاري في قطر إلى 7.6 مليار ريال قطري في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بـ 13.2 مليار ريال قطري في الشهر ذاته من العام السابق. وهو أصغر فائض تجاري منذ شهر تموز من عام 2016، حيث تراجعت الصادرات أكثر من الواردات، وسط جائحة الفيروس التاجي. وانخفضت الصادرات بنسبة 30.1% إلى 15.9 مليار ريال قطري، مدفوعة بانخفاض مبيعات الغازات البترولية والهيدروكربونات الغازية الأخرى. وانخفضت الواردات بنسبة 13.2% إلى 8.3 مليار ريال قطري، بسبب انخفاض مشتريات السيارات.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

انخفاض مؤشر مديري المشتريات لقطاع البناء في شهر نيسان من عام 2020.

انخفض مؤشر مديري المشتريات لقطاع البناء في منطقة اليورو إلى 15.1 نقطة في شهر نيسان من عام 2020، مقارنةً بـ 33.5 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، ويعود ذلك إلى الانكماش في كل من؛ مشاريع البناء التجاري، ونشاط الهندسة المدنية، حيث تم تمديد أوقات التسليم بسبب مشاكل النقل والقيود الجمركية ونقص الإمدادات لدى الموزعين كعوامل رئيسة لتأخير التسليم.

انخفاض مبيعات التجزئة في شهر آذار من عام 2020:

انخفضت مبيعات التجزئة في منطقة اليورو بنسبة 11.2% في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بارتفاعها بنسبة. 0.6% في الشهر السابق من العام ذاته وهو أكبر انخفاض منذ عام 1995، حيث أدت أزمة الفيروس التاجي إلى إجراءات تقييد أجبرت الشركات على الإغلاق والمستهلكين للبقاء في المنزل. يعود ذلك إلى انخفاض مبيعات كلاً من؛ وقود السيارات والمنتجات غير الغذائية كالمنسوجات والملابس والأحذية.

انخفاض أسعار المنتجين الصناعيين في شهر آذار من عام 2020:

انخفضت أسعار المنتجين الصناعيين في منطقة اليورو بنسبة 1.5% في شهر آذار من عام 2020، بعد انخفاضها بنسبة 0.7% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أكبر انخفاض في أسعار المنتجين منذ شهر تشرين الثاني من عام 2008، بسبب انخفاض أسعار كلاً من؛ الطاقة، والسلع الوسيطة.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

انخفاض الائتمان الاستهلاكي في شهر آذار من عام 2020:

انخفض الائتمان الاستهلاكي في الولايات المتحدة بمقدار 12.1 مليار دولار أمريكي في شهر آذار من عام 2020، بعد ارتفاعه بمقدار 20 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته. وهو أول انخفاض منذ شهر آب من عام 2011، حيث انخفض كلاً من؛ الائتمان المتجدد بما في ذلك اقتراض بطاقات الائتمان، والائتمان غير المتجدد بما في ذلك قروض التعليم والسيارات، على أساس سنوي؛ نما الائتمان بنسبة 3.4% في شهر آذار من عام 2020، بعد ارتفاعه بنسبة 5.7% في الشهر السابق من العام ذاته.

ارتفاع تكاليف وحدة العمل في الربع الأول من عام 2020:

ارتفعت تكاليف وحدة العمل في قطاع الأعمال غير الزراعية في الولايات المتحدة بنسبة 4.8% في الربع الأول من عام 2020، مقارنةً بنسبة 0.9% في الفترة السابقة من العام السابق. وهي أكبر زيادة في تكاليف العمالة منذ ارتفاعها بنسبة 5.7% في الربع الأول من عام 2019. حيث ارتفعت تعويضات الساعة وزادت تكاليف وحدة العمل بنسبة 1.5%مقارنة بالربع السابق.

انخفاض مطالبات البطالة الأمريكية في الأسبوع المنتهي في 2020/04/02:

انخفض عدد الأمريكيين الذين قاموا بملء إعانات البطالة إلى 3.169 مليون شخص في الأسبوع المنتهي في 2 أيار من عام

2020، مقارنة بـ 3.846 مليون شخص في الأسبوع السابق وأعلى من توقعات السوق بـ 3.0 مليون. شخص حيث رفعت ملفات الأسبوع الماضي الإجمالي المبلغ عنه منذ بداية أزمة الفيروس التاجي إلى 33.5 مليون شخص، أي ما يعادل 22% من السكان في سن العمل.

الاقتصاد البريطاني:

ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك في شهر نيسان من عام 2020:

ارتفع مؤشر ثقة المستهلك البريطاني في استطلاع تم إجراؤه في نهاية شهر نيسان من عام 2020 إلى (-33) نقطة، مقارنةً بـ (-34) نقطة في بداية الشهر ذاته، ويرجع ذلك إلى تحسن التوقعات فيما يتعلق بالوضع المالي للأسرة والوضع الاقتصادي للبلاد في حين تحسن استعداد المستهلكين لإجراء عمليات شراء كبيرة.

الاقتصاد الروسي

ارتفاع معدل التضخم في شهر نيسان من عام 2020:

ارتفع معدل التضخم السنوي في روسيا على أساس سنوي إلى 3.1% في شهر نيسان من عام 2020، مقارنةً بـ 2.5% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أعلى معدل تضخم منذ شهر تشرين الثاني من عام 2019، يعود ذلك إلى ارتفاع تكلفة كلاً من؛ الطعام، والمنتجات غير الغذائية. على أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.8% في شهر نيسان من عام 2020، مقارنةً بنسبة 0.6 % في الشهر السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛

اتساع الفائض التجاري في شهر نيسان من عام 2020:

اتسع الفائض التجاري للصين إلى 45.34 مليار دولار أمريكي في شهر نيسان من عام 2020، مقارنةً بـ 13.02 مليار دولار أمريكي في الشهر ذاته من العام السابق، حيث ارتفعت الصادرات على أساس سنوي بنسبة 3.5% إلى 200.28 مليار دولار أمريكي في شهر نيسان من عام 2020، للمرة الأولى منذ أربعة أشهر، في حين انخفضت الواردات إلى الصين على أساس سنوي بنسبة 14.2% إلى 154.94 مليار دولار أمريكي في شهر نيسان من عام 2020، وهو أكبر انخفاض لها منذ أكثر من أربع سنوات وسط تفشي الفيروس التاجي.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات للخدمات العامة في شهر نيسان من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات للخدمات العامة إلى 44.4 نقطة في شهر نيسان من عام 2020، مقارنةً بـ 43.0 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، ويعود ذلك إلى استقرار تكاليف المدخلات، حيث قامت الشركات بتخفيض أسعار البيع كجزء من محاولاتها لتعزيز الطلبات الجديدة، كما ارتفعت الثقة إلى أعلى مستوى لها في ثلاثة أشهر وسط آمال في انتعاش الظروف بمجرد تحسن الوضع الوبائي.

اليابان؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات للخدمات في شهر نيسان من عام 2020:

انخفض مؤشر مديري المشتريات للخدمات إلى 21.5 نقطة في شهر نيسان من عام 2020، مقارنة بـ 33.8 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، ويعود ذلك إلى انخفاض كلاً من؛ الطلبات الجديدة، والطلب على الصادرات، ومستويات التوظيف. وعلى صعيد الأسعار، انخفضت التكلفة للمرة الأولى منذ شهر تشرين الأول من عام 2012، ورسوم البيع، كما انخفضت الثقة إلى أدنى مستوى لها منذ الأزمة المالية العالمية.

ماليزيا؛ انخفاض مبيعات التجزئة في شهر آذار من عام 2020:

انخفضت مبيعات التجزئة في ماليزيا على أساس سنوي بنسبة 6.6% في شهر آذار من عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 6.3 % في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أول انخفاض منذ شهر كانون الثاني من عام 2013. يعود ذلك إلى انخفاض المبيعات لكل من؛ وقود السيارات، والمعدات المنزلية، والسلع الثقافية والترفيهية. بالإضافة إلى ذلك، انخفض نمو المبيعات لكل من؛ الأغذية والمشروبات والتبغ والمبيعات عبر الأكشاك. على أساس شهري؛ تراجعت تجارة التجزئة بنسبة 9.9% في شهر آذار من عام 2020، وهو الشهر الثالث على التوالي من الانخفاض،

وذلك بعد انخفاضها بنسبة 3.4 % في الشهر السابق من العام ذاته.

المنظمات والهيئات الدولية:

صندوق النقد الدولي: المؤسسات المملوكة للدولة أثناء جائحة كوفيد-19:

أبرزت جائحة كوفيد-19 دور القطاع العام في إنقاذ الأرواح والأرزاق، وتشكل المؤسسات المملوكة للدولة جزءاً من هذا الدور الذي يقوم به القطاع العام. وقد تكون هذه المؤسسات مرافق عامة تقدم خدمات ضرورية، أو مصارف عامة تقدم القروض لمؤسسات الأعمال الصغيرة، ولكن بعضها يعاني أيضاً ويضاف إلى العبء الذي تتحمله مالية الحكومة كشركات النفط الوطنية التي تواجه هبوطاً كبيراً في أسعار النفط إلى جانب شركات الطيران الوطنية التي لا تجد ما يكفي من المسافرين لتشغيل رحلاتها. ويتعامل معظم الناس مع المؤسسات المملوكة للدولة يومياً؛ فهي مصدر الماء الذي نشربه، والكهرباء التي نستخدمها، ، وتتخذ هذه المؤسسات مختلف الأشكال والأحجام، وبعضها مملوك بالكامل للحكومة والبعض الآخر مملوك ملكية مشتركة مع مستثمرين من القطاع الخاص. وفي الواقع يمكن لهذه المؤسسات في أفضل حالاتها أن تساعد البلدان على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. أما في أسوأ حالاتها، فهي تحتاج إلى عمليات إنقاذ كبيرة وتشكل عقبة أمام النمو الاقتصادي.

توجد المؤسسات المملوكة للدولة في البلدان كافة، ويصل عددها إلى الآلاف في بعض البلدان، كما في الصين وألمانيا والهند وروسيا. وهي طرف مؤثر رئيس في كثير من الاقتصادات؛ فعلى سبيل المثال تتولى المؤسسات المملوكة للدولة 55% من مجموع الاستثمارات في البنية التحتية في الاقتصادات الصاعدة والنامية. وبعض هذه المؤسسات متعددة الجنسيات تعمل حول العالم، وقد تضاعفت نسبتها بين أكبر 2000 شركة على مستوى العالم إلى 20% على مدار العقدين الماضيين، وهو ما يرجع أساساً إلى المؤسسات المملوكة للدولة في الأسواق الصاعدة التي تبلغ قيمة أصولها 45 تريليون دولار أمريكي، أي ما يعادل نصف إجمالي الناتج المحلي العالمي.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

انخفضت أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية، باستثناء المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** الذي ارتفع بنسبة بلغت 1.24% مسجلاً 9,517.12 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والخدمات، والمالية، بينما انخفض المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة بلغت 6.81% مسجلاً 6,628.53 نقطة بضغط من قطاعات الطاقة، والخدمات العامة، والاستثمار، وانخفض مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة بلغت 5.13% مسجلاً 1,922.61 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والنقل، والخدمات، وكذلك انخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة بلغت 3.85% مسجلاً 10,176.73 نقطة بضغط من قطاعات العقارات، والصناعة، والموارد الأساسية، بينما لم يجر تداول في البورصة الأردنية بعد قرار الحكومة الأردنية تعليق التداولات في بورصة عمان حتى إشعار آخر بعد إغلاق مؤشرها عند أدنى مستوياته في 2020/03/19 منذ شهر كانون الأول من عام 2003 نتيجة تفشي فيروس كورونا بين الدول وظهور إصابات بالفيروس في الأردن.

الشكل رقم 6 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

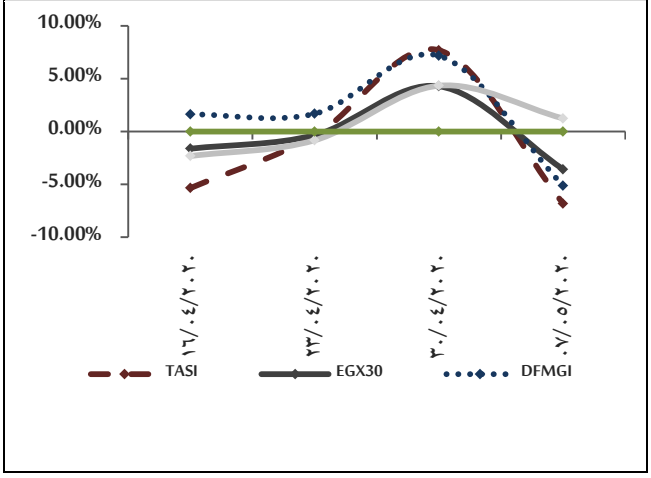

الأسهم الأمريكية:

أنهت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع في ظل هدوء التوترات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بعد إعلان الجانبين عن قدرتهما على الالتزام بنصوص المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري الموقع في شهر كانون الثاني من عام 2020، مسجلةً أرباح في قطاعات النفط والغاز الطبيعي، والمواد الأساسية، والمالية، والتكنولوجيا؛ حيث ارتفع مؤشر NASDAQ بنسبة بلغت 6% مسجلاً 9,121.32 نقطة، وارتفع مؤشر S&P500 بنسبة بلغت 3.50% مسجلاً 2,929.80 نقطة، وكذلك ارتفع مؤشر DJI بنسبة بلغت 2.56% مسجلاً 24,331.32 نقطة.

الشكل رقم 7 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

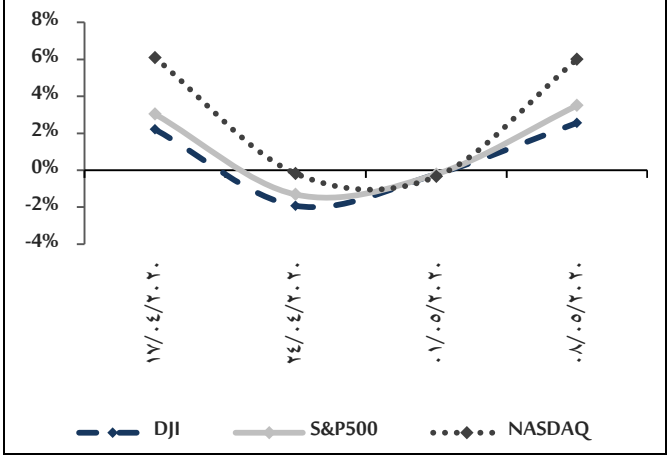

الأسهم الأوروبية:

ارتفعت الأسهم الأوروبية في نهاية تداولاتها الأسبوعية مدعومةً وسط تراجع معدل الإصابات اليومي في الدول الأوروبية الأكثر إصابة وهو ما عزز الآمال بعودة النشاط الاقتصادي في وقت قريب، باستثناء مؤشر CAC40 الفرنسي الذي انخفض بنسبة بلغت 0.49% مسجلاً 4,549.64 نقطة بضغط من قطاعات التجزئة، والتكنولوجيا، والخدمات، بينما ارتفع مؤشر FTSE100 البريطاني بنسبة بلغت 3% مسجلاً 5,935.98 نقطة بدعم من قطاعات التعدين، والتجزئة، والخدمات، وارتفع مؤشر DAX30 الألماني بنسبة بلغت 0.39% مسجلاً 10,904.48 نقطة بدعم من قطاعات العقارات، والاتصالات، والصناعة.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

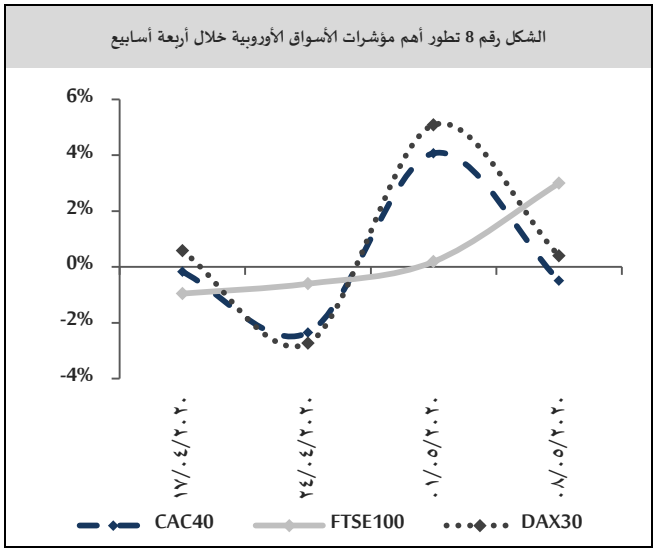

الأسهم الآسيوية:

ارتفعت مؤشرات الأسواق المالية الآسيوية في نهاية تداولاتها الأسبوعية مع ارتفاع شهية المخاطرة في الأسواق وسط تفاؤل المستثمرين بعودة الأعمال تدريجياً وتخفيف قيود الإغلاق في مختلف البلاد، باستثناء المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** الذي انخفض بنسبة بلغت 6.17% مسجلاً 9,251.50 نقطة بضغط من قطاعات الطاقة، والسلع الاستهلاكية المعمرة، والقطاع العام، بينما ارتفع مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة بلغت 2.85% مسجلاً 20,179.09 نقطة بدعم من قطاعات النقل، والتعدين، والصناعة، وارتفع مؤشر **S&P/ASX200** الأسترالي بنسبة بلغت 2.77% مسجلاً 5,391.10 نقطة بدعم من قطاعات المالية، والصناعة، والنقل، وكذلك ارتفع مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة بلغت 1.23% مسجلاً 2,895.34 نقطة بدعم من قطاعات الاتصالات، والمالية، والخدمات.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

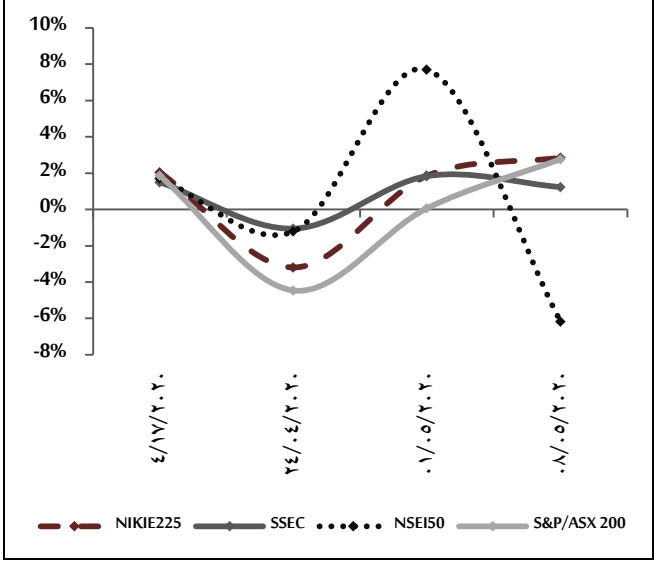

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على انخفاض، حيث انخفض مؤشر **IMOEX** بنسبة بلغت 0.34% مسجلاً 2,641.55 نقطة بضغط من قطاعات التعدين، والاتصالات، والخدمات.

الشكل رقم 10 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

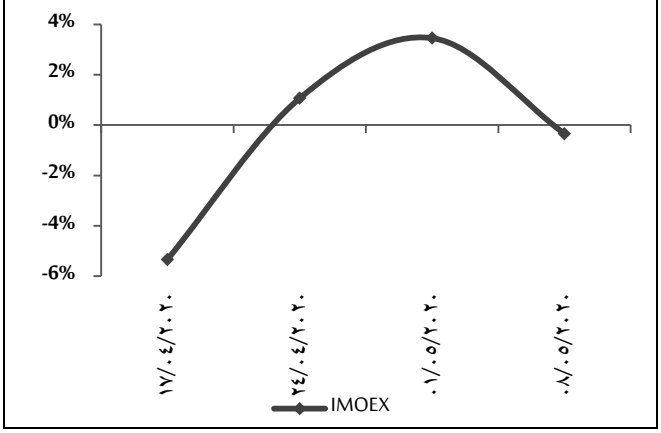

أسعار العملات:

اليورو:

انخفض اليورو في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً مستوى 1.0908 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.0985 دولار أمريكي لليورو) عقب بيانات اقتصادية أوروبية ضعيفة[1]، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.0795 دولار أمريكي لليورو عقب بيانات اقتصادية أوروبية ضعيفة[2]، بينما ارتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.0841 دولار أمريكي لليورو مدعوماً بتراجع الطلب على العملة الأمريكية كأفضل استثمار بديل، بعد انحسار مخاوف التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

الشكل رقم 11 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

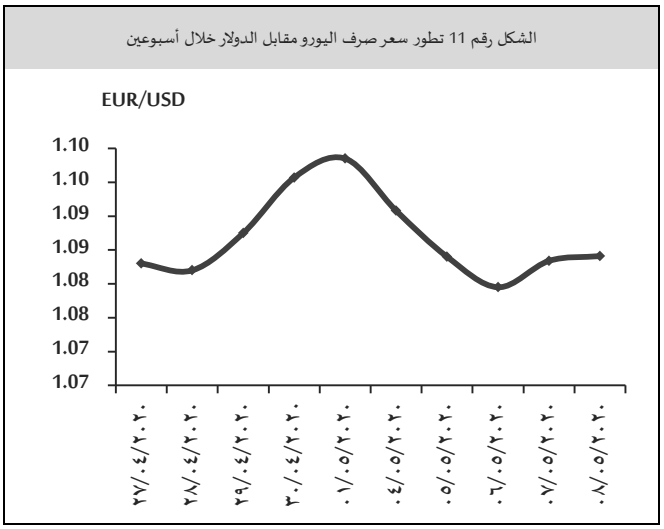

الجنيه الإسترليني:

انخفض الجنيه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً مستوى 1.2444 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.2504 دولار أمريكي للجنيه) في ظل الاستعدادات الجارية في الأوساط الحكومية لإجراءات إعادة فتح الاقتصاد البريطاني، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً مستوى 1.2343دولار أمريكي للجنيه عقب توقعات بنك إنجلترا بأن يسجل اقتصاد المملكة المتحدة خلال عام 2020 أكبر تراجع اقتصادي في 300 عام بسبب إجراءات العزل العام المرتبطة بجائحة فيروس كورونا، بينما ارتفع في

[1] صدور قراءة مؤشر الإنتاج الصناعي في فرنسا ثاني أكبر اقتصاديات المنطقة التي تعكس تراجعاً 12.7% في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بارتفاع 0.9% في الشهر السابق من العام ذاته.

[2] صدور قراءة مؤشر الحساب الجاري لألمانيا التي تظهر تقلص الفائض إلى ما قيمته 19.0 مليار يورو في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بـ 21.6 مليار يورو في الشهر السابق من العام ذاته.

تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.2409 دولار أمريكي للجنيه في مدعوماً بقرار بنك إنجلترا بشأن السياسة النقدية، حيث تم الإعلان عن الإبقاء على معدل الفائدة عند 0.10% دون تغيير بما يتوافق مع توقعات الأسواق.

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

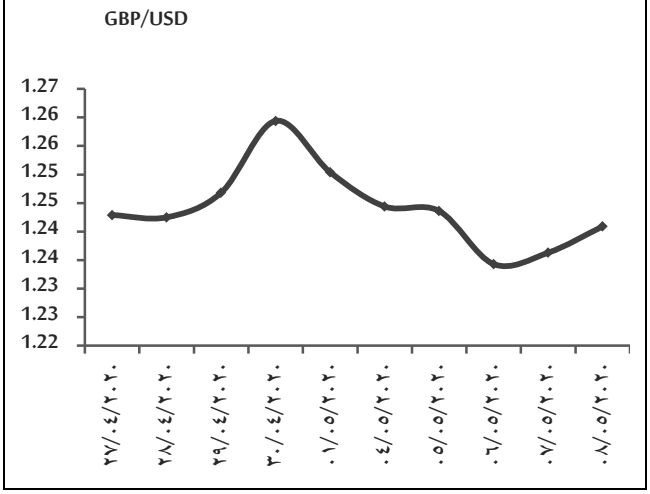

الين:

ارتفع الين في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 106.75 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 106.94 ين للدولار الأمريكي) نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي عقب بيانات اقتصادية أمريكية ضعيفة[1]، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 106.15 ين للدولار الأمريكي عقب بيانات اقتصادية يابانية ضعيفة[2]، بينما انخفض في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 106.67 ين للدولار الأمريكي وسط شح البيانات الاقتصادية من قبل الاقتصاد الياباني بسبب عطلة يوم المساحات الخضراء والاحتفال بيوم الطفل ويوم الدستور في اليابان.

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

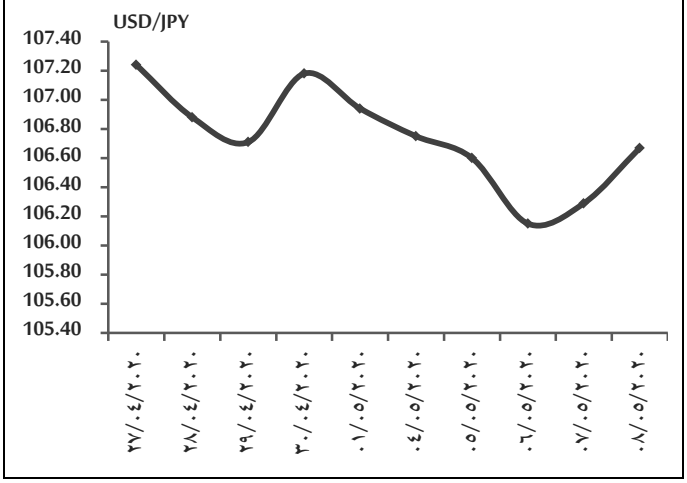

اليوان:

استقر اليوان في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 7.0622 يوان للدولار الأمريكي وهو مستوى إغلاقه في الأسبوع السابق، وسط انخفاض التعاملات على اليوان نتيجة ترقب الأسواق لقرارات فتح اقتصادات عدة حول العالم، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً مستوى 7.1046 يوان للدولار الأمريكي نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي وسط إقبال المستثمرين عليه كملاذ آمن في ظل المخاوف من تفاقم الأمور بعد إعادة فتح الاقتصاد، بينما ارتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 7.0742 يوان للدولار الأمريكي مدعوماً ببيانات اقتصادية جيدة[3].

[1] صدور قراءة مؤشر الميزان التجاري للبضائع التي توضح اتساع العجز إلى ما قيمته 41 مليار دولار أمريكي في شهر نيسان من عام 2020، مقارنةً بـ 39.9 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته.

[2] الكشف عن القراءة السنوية لمؤشر القاعدة النقدية من قبل بنك اليابان التي أظهرت تراجعاً إلى 2.3% في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بـ 2.8% في الشهر السابق من العام ذاته، أسوأ من التوقعات التي أشارت إلى تسارع وتيرة النمو إلى 4.5%.

[3] صدور قراءة مؤشر الميزان التجاري التي أظهرت اتساع الفائض إلى ما قيمته 318 مليار يوان أي ما يعدل 45.3 مليار دولار أمريكي، في شهر نيسان من عام 2020، مقارنةً بفائض بما قيمته 139 مليار يوان أي ما يعادل 19.9 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

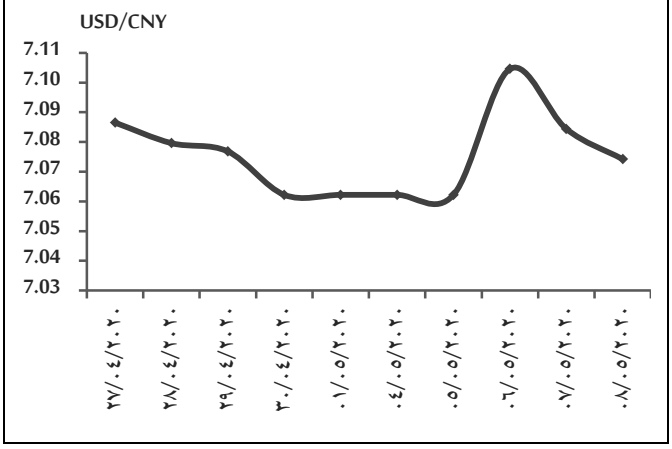

البتكوين:

تابعت عملة البتكوين ارتفاعها في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 8,865.80 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت مرتفعةً في الأسبوع السابق (عند مستوى 8,822.89 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) مدعومةً بارتفاع الطلب عليها كاستثمار بديل للأسهم والعملات الرئيسة بسبب إجراءات العزل العام الرامية لاحتواء جائحة فيروس كورونا، وتابعت ارتفاعها في تداولات منتصف الأسبوع وآخره لتغلق عند مستوى 9,792.80 دولار أمريكي للوحدة الواحدة في ظل ارتفاع الطلب على البيتكوين بعد أن أطلقت بيكسين غلوبال، وهي شركة عملة مشفرة مقرها هونغ كونغ، صندوقًا للأموال ممول بمبلغ 6,600 بيتكوين (BTC)، بقيمة تزيد عن 65 مليون دولار أمريكي بهدف الاستثمار في صناديق العملات المشفرة عالمياً.

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

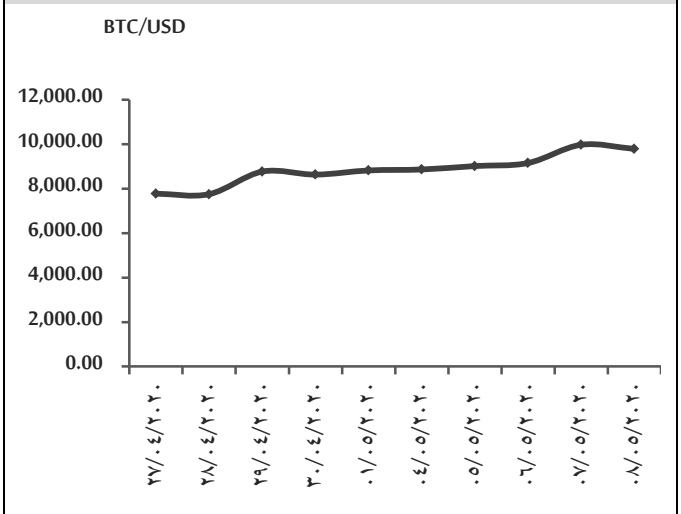

أسعار السلع

الذهب:

ارتفع الذهب في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,713.30 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,700.90 دولار أمريكي للأونصة) نتيجة تزايد عمليات شراء المعدن كملاذ آمن، بفعل تصاعد المخاوف حيال التوترات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول التسبب في جائحة فيروس كورونا، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1,688.50 دولار أمريكي للأونصة بفعل تباطؤ الطلب على المعدن كملاذ آمن، مع تحرك بعض الدول لتخفيف القيود المرتبطة بجائحة فيروس كورونا، وعاد ليرتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1,713.90 دولار أمريكي للأونصة نتيجة ارتفاع الطلب عليه كملاذ آمن، في ظل التوقعات السلبية للاقتصادات العالمية خلال عام 2020 بسبب جائحة فيروس كورونا.

الشكل رقم 16 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

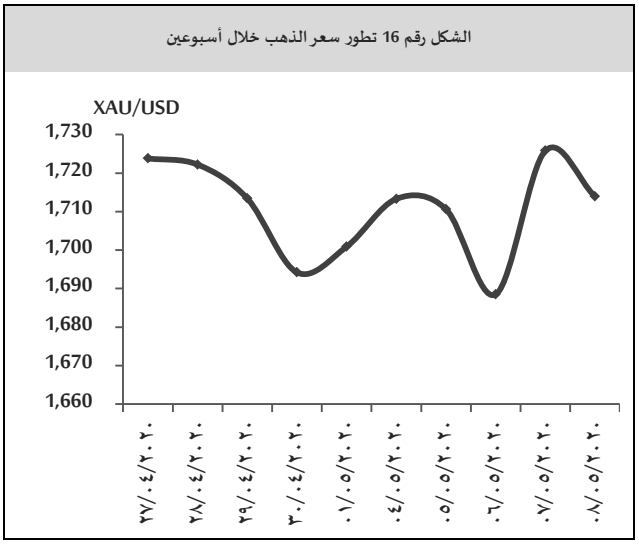

النفط:

تابع النفط ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 27.20 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 26.44 دولار أمريكي للبرميل) يدعم هذا الارتفاع انحسار مخاوف تخمة المعروض في الولايات المتحدة، بعد

ارتفاع المخزونات التجارية بأقل من التوقعات[1]، وتراجع إنتاج النفط للأسبوع الخامس على التوالي، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 30.97 دولار أمريكي للبرميل، بفضل آمال تعافي الطلب العالمي، مع بدء دول في أسيا وأوروبا بجانب الولايات المتحدة الأمريكية تخفيف إجراءات العزل العام المفروضة للحد من انتشار فيروس كورونا، إضافةً إلى اتجاه شركات النفط في أمريكا الشمالية لخفض الإنتاج بوتيرة أسرع من التوقعات، مع انحسار مخاوف تخمة المعروض في الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل رقم 17 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

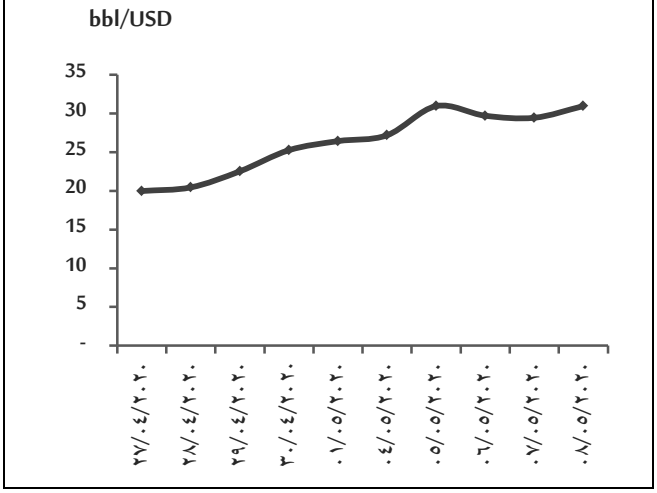

الغاز الطبيعي:

تابع الغاز الطبيعي ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.993 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[2] بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1.890 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) مدعوماً بارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي بعد تراجع إنتاج النفط للأسبوع الخامس على التوالي، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.823 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي.

الشكل رقم 19 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

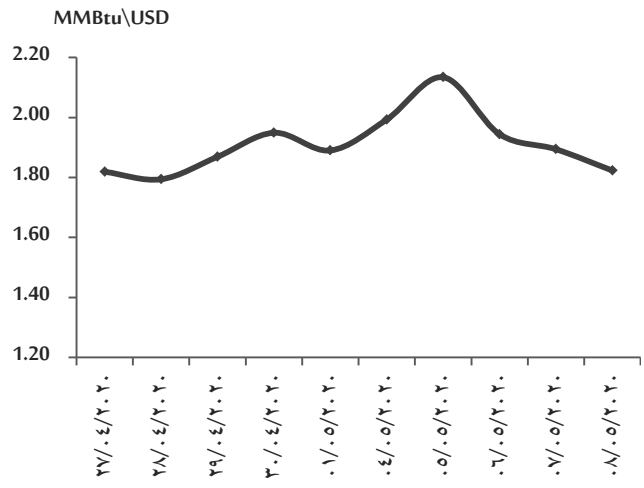

أوراق عمل بحثية:

البنك الدولي: البحث عن الوظائف عبر الإنترنت والتوظيف ونمو الأجور: دليل من مصر:[3]

تبحث هذه الدراسة في تأثير البحث عن وظيفة عبر الإنترنت في العمالة في جمهورية مصر العربية، البلد الأكثر سكاناً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولديه معدلات بطالة مرتفعة، وكذلك نسب مرتفعة لاستخدام الإنترنت. وبما أن آفاق سوق العمل الضعيفة للشباب أسهمت في الحركات الاحتجاجية واسعة النطاق وحالات عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمن المهم بصورة خاصة فهم ما إذا كان البحث عن وظيفة عبر الإنترنت يمكن أن يساعد في تقليل معدلات البطالة. وتستخدم الدراسة بيانات مسح سوق العمل خلال الفترة (2012 -2018) ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها: أولاً؛ أن استخدام الإنترنت هو

[1] أعلنت وكالة الطاقة الأمريكية زيادة المخزونات التجارية في البلاد بحوالي 4.6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الأول من أيار عام 2020، في الزيادة الخامسة عشر أسبوعياً على التوالي، مقارنةً بزيادة 9 مليون برميل في الأسبوع السابق، وأقل من توقعات الخبراء بارتفاع بحوالي 8.5 مليون برميل.

[2] عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون BTU1000، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

[3] WBG Internet Job Search, Employment, and Wage Growth Evidence, from the Arab Republic of Egypt، No.9196, Mar, 2020.

طريقة فعالة للبحث عن وظيفة، لأنه يزيد من احتمالية العثور على عمل وتحديداً الرجال العاطلين عن العمل، فالرجال الذين يستخدمون الإنترنت للبحث عن عمل لديهم احتمالية أعلى في العثور على وظيفة خلال فترة زمنية مدتها خمس سنوات مقارنة مع أولئك الذين لم يستخدموا الإنترنت أو أولئك الذين استخدموا الإنترنت لأغراض بخلاف البحث عن وظيفة. إلا أن البحث عن عمل عبر الإنترنت مرتبط بزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة ولكن ليس له تأثير في عمل المرأة. ثانياً؛ من ناحية تأثير البحث عن عمل عبر الإنترنت في نمو أجور الباحثين عن وظيفة إلى جانب تأثير رقمنة مكان العمل في الأرباح؛ أكدت الدراسة أن البحث عن وظيفة على الإنترنت ليس له تأثير كبير في نمو الأجور للباحثين عن العمل. وعلى الرغم من أن الرقمنة وانتشار الإنترنت قد ارتبطت في سياقات أخرى بخلق الوظائف والمكاسب الإنتاجية ونمو الأجور، إلا أنه في حالة مصر، لا يوجد أي تأثير في نمو الأجور، أو على الأقل ليس على المدى القصير.

البنك الدولي: تقييم الجاهزية التنظيمية للتجارة الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:[1]

تبحث هذه الدراسة في تنظيم التجارة الرقمية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يوفر الإطار التنظيمي القوي الأدوات الأساسية للمعاملات عن بُعد ويُحسن الثقة في التجارة الرقمية. ومع ذلك، يمكن أن تفرض اللوائح التنظيمية قيود تعوق شروط الأسواق الرقمية. واستندت الدراسة إلى قاعدة بيانات تضم 20 دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و20 دولة أخرى حول العالم للمقارنة. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متأخرة في إنشاء إطار حوكمة حديث للاقتصاد الرقمي. ويبدو أن تنظيم المعاملات الإلكترونية (المستندات والتوقيعات الإلكترونية) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متوافق بصورة عامة مع الممارسات العالمية، على الرغم من أنه لا يزال هناك مجال للتحسينات. ثانياً؛ تظهر الفجوة الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشأن تنظيم حماية المستهلك عبر الإنترنت وإدارة البيانات والأمن السيبراني، وهذه الفجوة التنظيمية كبيرة تحديداً بالنسبة للاقتصادات ذات الدخل المرتفع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ففي حين حاولت الاقتصادات المتقدمة مواكبة تنظيم المجالات الرئيسة للتجارة الرقمية، إلا أن الاقتصادات ذات الدخل المرتفع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تخلفت عن مواكبة هذا التنظيم. كما توجد هذه الفجوة أيضاً في حالة البلدان المتوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على الرغم من أنها ليست واسعة مثل الاقتصادات الأكثر ثراءً. ثالثاً؛ يمكن أن يؤدي عدم وجود إطار تنظيمي ملائم إلى ضياع فرص للأعمال الرقمية، وتحديداً تلك الموجهة إلى الأسواق الأجنبية أو الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية. فعلى سبيل المثال، يمكن للشركات التي تتخذ من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقراً لها والتي تنطوي على تخزين أو معالجة البيانات الشخصية أن تجد صعوبات إضافية في التعامل مع الشركات الأوروبية، حيث يتطلب الاتحاد الأوروبي مستوى من قواعد حماية البيانات التي تفتقر إليها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حالياً. رابعاً؛ لم يبذل سوى عدد قليل من البلدان جهوداً قوية لمواكبة اللوائح الرقمية. حيث تتميز البحرين وقطر والمغرب بأطر العمل التنظيمية الأكثر شمولاً للأسواق الرقمية في المنطقة، ولكن التحديثات والتطورات الأخرى لا تزال ضرورية، سيما فيما يتعلق بحماية المستهلك والأمن السيبراني. ومن ناحية أخرى، حقق العراق والأردن والإمارات العربية المتحدة تقدم ضئيل أو لم يحرز أي تقدم في التنظيم الرقمي، حيث كانت معظم الحلول التنظيمية قديمة جداً أو نابعة من أطر أوسع غير مصممة للأسواق الرقمية الحالية. في حين أدخلت بعض البلدان، مثل لبنان، مؤخراً لوائح واسعة "للتجارة الإلكترونية" تتناول جوانب متعددة من لوائح الأسواق الرقمية في وقت واحد. ويعد هذا

[1] WBG, Digital Trade in MENA Regulatory Readiness Assessment, No.9199, Mar, 2020.

النوع من الحلول هو محاولة مرحب بها للحاق باللوائح الرقمية، والتي يمكن أن تتبعها دول أخرى في المنطقة ذات أطر تنظيمية غير متطورة. ومع ذلك، يجب النظر إلى هذه الجهود الواسعة كخطوة أولى تحتاج إلى استكمالها لاحقاً بلوائح فردية معدلة بدقة، تم تطويرها من قبل الوكالات المتخصصة في كل من هذه المجالات. وأخيراً؛ أكدت الدراسة أن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أمامها طريق طويل في توفير إطار تنظيمي قوي وشامل للتجارة الرقمية. وعلى الرغم من محاولة بعض البلدان دعم قطاع تكنولوجيا المعلومات الموجه للتصدير من خلال الحفاظ على إطار تنظيمي محدث، خاصةً في المجالات الرئيسة مثل إدارة البيانات والأمن السيبراني، لا يزال التنظيم في معظم دول المنطقة، بغض النظر عن مستوى تنميتها، يتميز ببعض الثغرات الرئيسة التي يمكن أن تحد من ثقة المستهلك في الأسواق الرقمية أو تقلل اليقين وتزيد التكاليف للأعمال الرقمية. والتحدي الأكبر الذي يواجه دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو إدراك إمكانات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية التي يمكن أن تحققها التجارة الرقمية ودمجها في سياستها الاقتصادية والتجارية.

اقتصاد الأسبوع

السنغال؛ اقتصاد محدود الموارد

تقع السنغال غرب إفريقيا شمال المحيط الأطلسي بين غينيا بيساو وموريتانيا، تبلغ مساحتها 196.7 ألف كم²، وعدد سكانها نحو 15.85 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في السنغال 23.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 24.13 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 0.02% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 58.8% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 24.3%، ثم الإنتاج الزراعي بنسبة 16.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد السنغال نمواً بمعدل 3.3% في الربع الرابع من عام 2019، مقارنةً بمعدل نمو بلغ 6.3% في الربع السابق من العام ذاته، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى انخفاض الانتاج بالنسبة لقطاع الخدمات والأنشطة الأولية.

معدل التضخم:

ارتفع معدل التضخم السنوي في السنغال إلى 2.5% في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بمعدل 1.9% في الشهر السابق من العام ذاته. وعلى أساس شهري؛ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في السنغال مسجلاً 0.1% في شهر آذار من عام 2020، بعد انكماشه بمعدل 0.3% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

ارتفع معدل البطالة في السنغال إلى 19% في الربع الأول من عام 2019، مقارنةً بمعدل 15.1% في الربع الرابع من العام 2018.

العجز التجاري:

سجلت السنغال عجزاً في الميزان التجاري قدره 89 مليون دولار أمريكي في شهر شباط من عام 2020، مقارنةً بعجز قدره 141 مليون دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت الصادرات بمعدل 42.7% لتبلغ 247 مليون دولار أمريكي، وانخفضت الواردات بمعدل 41.2% لتبلغ 336 مليون دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي والذهب:

بلغت احتياطيات النقد الأجنبي والذهب في السنغال 1.827 مليار دولار أمريكي في عام 2016، مقارنةً بـ 2.018 مليار دولار أمريكي في عام 2015.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في السنغال ليبلغ نحو 12.27 مليار دولار أمريكي في عام 2018، مقارنةً بـ 3.9 مليار دولار أمريكي في العام السابق، وسجلت الديون الحكومية معدل 45.7% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2018.

بيئة الأعمال:

تحتل السنغال المرتبة 123 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، وتأتي في المرتبة 114 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2018.

التصنيف الائتماني:

تصنف وكالة **Standard & Poor's** السنغال عند المستوى **+B** مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتصنفها وكالة **Moody's** عند المستوى **Ba3** مع نظرة مستقبلية مستقرة أيضاً.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	Latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	% -4.8 Q1	%0.3 Q1	%-0.4 Mar	%1.5 Mar	%14.7 Apr	%0.25 Mar	-44.4	مليار دولار أمريكي	Mar
منطقة اليورو	%- 3.8 Q1	%- 3.3 Q1	%0.3 Apr	%0.4 Apr	%7.4 Mar	%0 Apr	23	مليار يورو	Feb
المملكة المتحدة	%0 Q4	%1.1 Q4	%0 Mar	%1.5 Mar	%4 Feb	%0.1 Mar	-2.8	مليار جنيه استرليني	Feb
روسيا	%0.6 Q4	%2.1 Q4	%0.8 Apr	%3.1 Apr	%4.7 Mar	%5.5 Apr	9.66	مليار دولار أمريكي	Feb
الصين	%-9.8 Q1	%-6.8 Q1	%-1.2 Mar	%4.3 Mar	%5.9 Mar	%3.85 Apr	45.34	مليار دولار أمريكي	Apr
اليابان	%-1.8 Q4	%-0.7 Q4	%0 Mar	%0.4 Mar	%2.5 Mar	%-0.1 Apr	4.9	ترليون ين ياباني	Mar
تركيا	%1.9 Q4	%6 Q4	%0.58 Apr	%10.94 Apr	%13.8 Jan	%8.75 Apr	-5.39	مليار دولار أمريكي	Mar
الهند	%1.1 Q4	%4.7 Q4	%-0.27 Mar	%5.91 Mar	%7.8 Feb	%4.4 Mar	-9.76	مليار دولار أمريكي	Mar
استراليا	%0.5 Q4	%2.2 Q4	%0.3 Q1	%2.2 Q1	%5.2 Mar	%0. 25 Apr	10.6	مليار دولار استرالي	Mar
مصر	%4.5 Q3	%4.8 Q4	%0 Feb	%5.1 Mar	%8 Q4	%9.25 Apr	-1.94	مليار دولار أمريكي	Feb
الأردن	%1.9 Q3	%2.1 Q4	%0. 5 Mar	%2.1 Mar	%19 Q4	%2.5 Mar	-0.83	مليار دولار أمريكي	Jan
لبنان		%1 2018	%2.13 Jan	10.04% Jan	%6.2 2019	%6.75 Mar	-0.6	مليار دولار أمريكي	Feb